الشرق الاقتصادي

السبت 13 ذو الحجة 1447 هـ 30 مايو 2026 م العدد 13767

www.al-sharq.com alsharq@al-sharq.com

حافلات لوسيل تتيح للركاب تجربة نقل متكاملة

❖ الدوحة - الشرق

قالت وزارة المواصلات في منشور لها على حسابها الرسمي إن محطة حافلات لوسيل الواقعة بمحاذاة محطة مترو لوسيل تتيح للركاب تجربة استخدام شبكة نقل متكاملة ومستدامة للنقل العام، بالنظر لما تقدمه من حافلات عصرية تتيح للركاب التنقل من من نقطة لأخرى داخل الدوحة في أريح الظروف الممكنة.

الدوحة تعزز حضورها الاستثماري في أوروبا بالقطاعات الفعالة

110 مليارات دولار مشاريع قطر في بريطانيا وفرنسا وألمانيا

❖ حسين عرقاب

نشر موقع «getgoldenvisa» تقريرا أكد فيه الاهتمام القطري الكبير بالاستثمار في أوروبا، وبالذات في القطاعات المستقبلية، كاشفا أن قيمة الاستثمارات القطرية في بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا تجاوز حاجز 110 مليارات دولار، حيث تعد بريطانيا الوجهة الأولى للمشاريع القطرية في القارة، متقدمة في ذلك على غيرها من البلدان الأخرى في صورة فرنسا، وألمانيا، بالإضافة إلى كل من إيطاليا وإسبانيا، حيث بلغت قيمة الاستثمارات القطرية في العاصمة لندن وغيرها من المدن الأخرى 40 مليار جنيه إسترليني، موزعة على العديد من القطاعات الفعالة في مقدمتها العقارات التي تعد المستقطب الأول للأموال القادمة من الدوحة، بالإضافة إلى التكنولوجيا المالية والطاقة الخضراء.

استمرارية الاستثمار

وأشار الموقع إلى احتلال فرنسا المرتبة الثانية في قائمة أكثر الدول الأوربية استقطابا لرؤوس الأموال القطرية، وذلك بقيمة استثمارات تصل لنحو 25 مليار يورو، موزعة على العديد من القطاعات الحيوية في العاصمة باريس، في مقدمتها العقارات التي تعد العمود الفقري لمشاريع قطر في القارة العجوز، يليها قطاعا الصناعة والبناء، اللذان استثمرت قطر في المرحلة الماضية ما يصل إلى 5.5 مليار يورو، ناهيك عن قطاع التجارة بالتجزئة الذي ضخت فيه قطر ما يتجاوز 4 مليارات يورو حسب آخر الإحصائيات المعلن عنها.

الوجهة الألمانية

وأضاف التقرير إلى فرنيا ألمانيا التي تأتي في المركز الثالث لقائمة دول أوروبا الأكثر جذبا لرؤوس الأموال القطرية، وذلك بمجموعة أصول

تقدر بحوالي 25 مليار يورو، ساهمت من خلالها الدوحة في مجموعة من المشاريع الريادية في صناعة السيارات، بالإضافة إلى الاتصالات، والخدمات المصرفية، ومؤخرا الزراعة الحديثة، التي نجحت مؤخرا في استقطاب مستثمرين قطريين، ومن أهمها شركة فيرم التي تعد أول شركة ناشئة تتعدى أصولها مليار دولار في القطاع الزراعي، والتي استفادت في جولتها التمويلية الأخيرة من استثمار قطري معتبر، من شأنه الإسهام في تسهيل عمل الشركة خلال الفترة القادمة، وإعطائها القدرة على الاستمرار في مواكبة آخر التقنيات واستخدام أحدث الابتكارات في عملها الزراعي، متوقعا أن تواصل قطر السير على درب زيادة استثماراتها في برلين وغيرها من المدن الأخرى، مع إعلانها عن ضخ 10 مليارات يورو في الاقتصاد الألماني على مدار خمس سنوات، يرتقب أن تعزز فيها الدولة العملاقة في قارة العجوز موقفها كمستقطب رئيسي للمشاريع القطرية في المنطقة.

وتجاوزت قيمة الاستثمارات القطرية في الدول الثلاث حسب التقرير حاجز 110 مليارات دولار، منتظرا أن تسجل أرقاما أفضل في المرحلة المقبلة.

اعتباراً من 16 يونيو المقبل

القطرية تستأنف رحلاتها إلى مطاري هانيدا وكانساي

❖ الدوحة-الشرق

ستستأنف الخطوط الجوية القطرية قريبا خدمات هانيدا وكانساي وستقدم رحلات إضافية إلى ناريتا، حيث من المنتظر أن تشغل القطرية خمس رحلات من الدوحة إلى كانساي أسبوعيا في 16 من شهر يونيو المقبل، وأربع رحلات من الدوحة إلى هانيدا أسبوعيا انطلاقا من ذات اليوم، لتحول رحلاتها فيما بعد إلى مطار هانيدا إلى رحلة يوميا مع بداية شهر أغسطس القادم.

كما ستزيد الشركة حسب ما جاء به موقع « travelvoice » عدد رحلات الدوحة إلى ناريتا من 10 رحلات أسبوعيًا إلى 14 رحلة أسبوعيًا اعتبارًا من 17 يونيو، ومع استعادة شبكة رحلاتها العالمية وتوسيعها خطوة بخطوة، ستشغل الخطوط الجوية القطرية رحلات دولية إلى أكثر من 160 مدينة في ست قارات بعد منتصف شهر يونيو، مما يتيح

للمسافرين من جميع أنحاء العالم الاستمتاع بخدماتها الحائزة على العديد من الجوائز العالمية، بما في ذلك الاتصال اللاسلكي بخدمة الإنترنت من خلال تقنية Starlink ومواصلة الرحلات بسلاسة عبر مطار حمد الدولي في مدينة الدوحة.

تباين في أسعار النفط عند التسوية

❖ الدوحة-الشرق

أغلقت أسعار النفط، عند التسوية أمس على تباين وسط تقييم المتعاملين لتقارير الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يوليو المقبل، التي انتهى أجلها عند تسوية /الجمعة/، 58 سنتا أو 0.6 بالمائة لتغلق عند 93.71 دولار للبرميل.

بينما ارتفعت عقود برنت تسليم أغسطس القادم الأكثر تداولا 72 سنتا إلى 92.97 دولار، وحققت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي مكاسب طفيفة مرتفعة 22 سنتا أو 0.3 بالمائة إلى 88.90 دولار للبرميل.

الأسهم العالمية تبلغ ذروة قياسية

❖ الدوحة-الشرق

صعدت الأسهم إلى مستوى قياسي، وتراجع النفط بعدما توصلت الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق مبدئي لتمديد وقف إطلاق النار بينهما، بانتظار موافقة الرئيس دونالد ترمب.

وارتفع مؤشر «إم إس سي آي» لجميع دول العالم، وهو أوسع مقياس للأسهم العالمية، 0.3% إلى أعلى مستوى على الإطلاق، إذ عزز تراجع التوترات في الشرق الأوسط توقعات انخفاض أسعار النفط ونمو اقتصادي أقوى. ورفعت موجة صعود في أسهم التكنولوجيا الأسهم الآسيوية 2% إلى مستوى قياسي.

كما حظيت المعنويات بدعم من انخفاض خام «برنت» 0.5% إلى نحو 93 دولاراً للبرميل يوم الجمعة، عقب الاتفاق المقترح على تمديد وقف إطلاق النار 60 يوماً وإطلاق محادثات إضافية بشأن برنامج طهران النووي. وهبط خام «برنت» بأكثر من 18% في مايو، ويتجه نحو أسوأ تراجع شهري منذ مارس 2020.

الذهب يرتفع بعد انخفاض شهرين

❖ الدوحة-الشرق

ارتفعت أسعار الذهب وسط مخاوف متزايدة بشأن التضخم ورفع أسعار الفائدة الأمريكية، وزاد سعر الذهب في المعاملات الفورية 0.4 % إلى 4512.79 دولار للأوقية، حيث كسب المعدن النفيس نحو 0.1 % منذ بداية الأسبوع.

وصعدت العقود الأمريكية الآجلة للذهب 0.2 % إلى 4543 دولار للأونصة، وكان الذهب قد هبط إلى أدنى مستوى له في شهرين الخميس قبل أن يختتم التعاملات على ارتفاع.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، هبطت أسعار الفضة في المعاملات الفورية بنسبة 3 في المائة، لتصل إلى 72.37 دولار للأوقية، وخسر البلاتين 1.4 في المائة إلى 1890.81 دولار، وسجل كلاهما أدنى مستوى في ما يقرب من شهر، كما انخفض البلاديوم 1.9 في المائة إلى 1364.26 دولار.

انطلقت فعالياته أمس وتستضيفه «رزنامة قطر»

«سنيكر كون الدوحة» يقدم تجربة تفاعلية جذابة

❖ بدر الدين مالك

تستضيف «رزنامة قطر» النسخة الأولى من معرض «سنيكر كون الدوحة»، لتجلب أكبر عرض للأحذية الرياضية على وجه الأرض إلى الدوحة للمرة الأولى. ويحتفي هذا الحدث الذي يستمر على مدار ثلاثة أيام بالثقافة العالمية للأحذية الرياضية من خلال العروض الترفيهية الحية، وتجارة وتبادل الأحذية الرياضية، وأزياء الشارع وكرة السلة والتزلج والموسيقى والتجارب التفاعلية وذلك للمرة الأولى في الدوحة، كجزء من برنامج الفعاليات السنوي المتنوع لـ «رزنامة قطر».

ويقدم الحدث الذي يستمر لثلاثة أيام، ويُعد «أكبر معرض للأحذية الرياضية في العالم»، في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات وتختتم فعالياته في 31 مايو 2026 وعلى مساحة تمتد لأكثر من 7،000 متر مربع، ويضم «سنيكر كون الدوحة» سبع مناطق مخصصة صُممت لتقدم

للزوار تجربة تفاعلية جذابة. وتشمل هذه المناطق: منطقة الأطفال، والمسرح الرئيسي، وساحة التزلج، ومنصة الدي جي و7،160 متراً مربعاً جرافيتي متنقل (ملعب كرة السلة) العروض جوالة، مما يخلق أجواء نابضة بالحياة لعشاق الأحذية الرياضية، وهواة جمعها، والعائلات، والجمهور من الشباب على حد سواء.

ويضم «ستيكر كون قطر» مجموعة مختارة من أكثر من 50 علامة تجارية وبائع تجزئة من قطر ودول مجلس التعاون الخليجي والعالم متخصصين في الأحذية الرياضية، وأزياء الشارع، والإكسسوارات والمقتنيات، وتخصيص الأحذية الرياضية، ومنتجات أسلوب الحياة.

وسيقام البرنامج الترفيهي يومياً طوال فترة الحدث، حيث سيشمل عروض الدي جي، وعروض البيتبوكس، وعروض البريك دانس والهيب هوب، وعروض التزلج، وعروضاً موسيقية حية، وشخصيات استعراضية وعروضاً جوالة. كما سيتمكن الزوار من الاستمتاع بمشاهدة مباريات كرة السلة بتنظيم من الاتحاد القطري لكرة السلة، بالإضافة إلى مسابقات خاصة بالجمهور، وعرض للسيارات الكلاسيكية، ومجموعة مختارة من أكشاك الأطعمة ومسيرات الشخصيات الكرتونية والعروض الترفيهية المتجولة.

الدوحة أحد أبرز الوجهات الاستثمارية في المنطقة... رجال أعمال لـ الشرق:

بيئة الأعمال والحماية القانونية يعززان جاذبية قطر للمشاريع الأجنبية

❖ حسين عرقاب

أكد موقع «FDI INTELEGENCE» المكانة التي تحظى بها قطر ضمن قائمة الدول الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك حسب الإحصاءات والبيانات الصادرة عن مختلف الجهات، والتي أكدت اعتبار قطر واحدة من بين أبرز الوجهات الاستثمارية في المنطقة، وذلك بفضل العديد من المعطيات التي تتوفر عليها، وتتميز بها وتعطيها الأفضلية مقارنة بباقي الدول.

فرص كثيرة

وبيَّن التقرير أبرز النقاط التي جعلت من الدوحة قبلة للمشاريع الخارجية في الفترة الأخيرة، وأولها الفرص الكثيرة التي تطرحها في مختلف القطاعات، مشيرا إلى مجموعة من المجالات المساهمة في استقطاب المستثمرين الأجانب، واضعا في مقدمتها العقارات، التي تمكنت في الفترة الأخيرة من جذب رؤوس أموال أجنبية بقيم معتبرة، بالنظر إلى الانفتاح التي أقرته الجهات المسؤولة في هذا المجال بالتحديد، وإعطائها المستثمر الخارجي القدرة على التملك الكامل فيه، مع إعطائه القدرة على الحصول على الإقامة الدائمة في البلاد، مضيفا إلى ذلك السياحة التي أصبحت في الوقت الراهن أحد أكثر النشاطات نموا في الدوحة، ما يؤهلها للعب دور رئيسي في تعزيز حجم الاستثمارات الخارجية مستقبلا.

وأضاف التقرير إلى ذلك قطاع البتروكيماويات، الذي من المتوقع أن يسهم في الرفع من قيمة الاستثمارات الأجنبية في البلاد خلال الفترة القادمة، بالأخص مع سير قطر إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية في الغاز الطبيعي المسال، والوصول بها إلى 142 مليون طن سنويا بحلول عام 2030، الأمر الذي سيؤدي بشكل مباشر إلى مضاعفة المواد الأولية الخاصة بهذا النوع من النشاطات، ويشجع المستثمرين الأجانب على خوض غمار هذه الصناعات.

البيئة المناسبة

وأشار التقرير إلى أن وفرة الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات، ليست الدافع الوحيد وراء سير أصحاب المال الأجانب إلى إطلاق مشاريع خاصة بهم في الدوحة، معززا إياه بالبيئة الاستثمارية المناسبة، والتي تقدم للمستثمرين سهولة الإجراءات، والحماية القانونية عن طريق المحاكم، أو حتى التحكيم الذي بلغ في الدوحة مستويات جد عالية قادرة على ضمان حقوق المستثمرين في حال الوقوع في نزاعات تستدعي التدخل القانوني لحلها.

رأي الخبراء

وفي تعليقهم على ما جاء به موقع «FDI INTELEGENCE» شدد العديد من رجال الأعمال والمحامين على النمو الواضح في قطاع الاستثمارات الأجنبية في الدوحة خلال الفترة الأخيرة، مرجعين ذلك إلى مجموعة من النقاط الرئيسية والعوامل المؤدية إلى تسجيل مثل هذه الجوانب وعلى رأسها المناخ الاستثماري الملائم من جميع الاتجاهات، بما فيها المرونة القانونية وضمان الحماية اللازمة للمستثمرين سواء من خلال المحاكم أو التحكيم الذي سجلت فيه الدوحة مستويات جد عالية من الكفاءة، مبينين الفوائد الكبيرة التي سيعود بها هذا التحول على الاقتصاد الوطني الرامي إلى تعزيز مصادر دخله والتقليل من الاعتماد على صادرات الغاز الطبيعي المسال ضمن رؤية قطر 2030.

البيئة المناسبة

من ناحيته أكد رجل الأعمال خليفة المسلماني التحول الكبير الذي حققته قطر في مجال استقطاب المشاريع الخارجية، وهي التي باتت تعد اليوم واحدة من بين أهم الوجهات الاستثمارية بالنسبة للمستثمرين الأجانب في منطقة الخليج، بفضل العديد من التعديلات القانونية التي شهدتها في الفترة الأخيرة، والتي جعلت من سوق العمل في الدوحة بيئة مناسبة لأصحاب المال من المواطنين وغير القطريين، والباحثين عن اقتناص الفرص الاستثمارية على اختلافها، وبعيدا عن أماكن تواجدها، منوها بالمقترح الجديد الذي تم الكشف عنه من طرف ديوان الخدمة المدنية، في إطار تعزيز التواجد الأجنبي في الأسواق المحلية، مشيرا إلى أهميته في الحفاظ على معدلات النمو التي سجلها وتعزيز المناخ الاستثماري في الدوحة.

وبين المسلماني أهم العوامل التي حسنت من جودة المناخ الاستثماري في قطر، وساهمت في دفع العديد من أصحاب المال غير القطريين إلى اختيار الدوحة بدلا من العواصم الأخرى، واضعا على رأسها التسهيلات التي تقدمها قطر من الجانب الإداري، في إطار تيسير عمليات إنشاء المشاريع، مضيفا إليها الإعفاءات من بعض الرسوم الضريبية، دون نسيان القفزة الملحوظة في البنية التحتية واللوجستية، عبر تهيئة العديد من المطارات، والموانئ، ما جعل من قطر محورا مهما بالنسبة للشركات الخارجية الباحثة عن فرض نفسها في الخليج والشرق الأوسط، والوصول ببضائعها إلى هذه الأسواق، عن طريق الاستناد إلى الموقع الإستراتيجي للدولة وتوافرها على الإمكانيات اللازمة للوصول بالبضائع وتوزيعها في بلدان هذه المنطقة، التي تشكل هدفا رئيسيا بالنسبة للشركات الأوروبية بسبب اتساع أسواقها.

دعم السوق

بدوره قال رجل الأعمال فهد بوهندي إن زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في قطر هو حقيقة واضحة لا يمكن لأي كان إنكارها خلال الفترة الأخيرة، والتي شهدت إقبالا متزايدا من طرف أصحاب المال الأجانب على اقتناص الفرص التي تطرحها الأسواق المحلية في مختلف القطاعات، مشددا على الجاذبية اللامتناهية التي باتت تحظى بها الدوحة بالنسبة لأصحاب المال غير القطريين الذين باتوا يرون فيها واحدة من بين أبرز محاور الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لما تتوفر عليه من خصائص ومميزات تنفرد بها عن غيرها من دول المنطقة.

وأشار بوهندي إلى أهمية هذه الاستثمارات في تطوير بيئة الأعمال في الدوحة بشكل كبير، من خلال المشاركة في مشاريع إستراتيجية تشمل المناطق الاقتصادية الحرة، والمجمعات الصناعية، وشبكات النقل والخدمات اللوجستية، كما تسهم هذه المشاريع في تعزيز كفاءة الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال، وتزيد من جاذبية الدوحة كمركز إقليمي للاستثمار والتجارة، ما يخلق دورة مستمرة من النمو الاقتصادي.

وأضاف بوهندي أن هذه المشاريع تلعب دورا مهما في نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة إلى السوق المحلي، حيث تجلب الشركات الدولية خبراتها المتقدمة في مجالات الإدارة والإنتاج والتشغيل، ما يؤدي إلى تحسين كفاءة المؤسسات المحلية، ورفع جودة المنتجات والخدمات، فضلا عن تعزيز قدرات الابتكار، كما يساعد هذا التفاعل في بناء كوادر وطنية مؤهلة قادرة على التعامل مع أحدث التقنيات العالمية، ما يجعل من الاستثمارات الأجنبية عنصرا حيويا في دعم الاقتصاد القطري، ما يعكس نجاح السياسات الاقتصادية للدولة، الهادفة إلى التقليل من الاعتماد على صادراتنا في الطاقة والتأسيس لمصادر دخل جديدة تضمن استقرار الاقتصاد الوطني واستدامته خلال الأعوام القادمة.

الحماية القانونية

بدورها صرحت المحامية غادة درويش كربون أن التشريعات القطرية تؤدي دورا محوريا في تعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي وترسيخ الثقة القانونية لدى المستثمرين، وذلك من خلال منظومة قانونية متطورة تتماشى مع أفضل المعايير الدولية في مجالي التقاضي والتحكيم، حيث حرصت دولة قطر خلال السنوات الأخيرة على تحديث قوانينها التجارية والاستثمارية بما يضمن حماية حقوق المستثمرين وتسهيل الإجراءات المتعلقة بممارسة الأعمال.

وأضافت كربون أن المحاكم القطرية تعتمد اليوم مبادئ السرعة والشفافية والاستقلالية في الفصل بالمنازعات، الأمر الذي يمنح المستثمر الأجنبي ضمانات قانونية فعالة تحفظ حقوقه وتدعم استقرار معاملاته، كما أن إنشاء المحاكم المتخصصة وتطوير البنية القضائية أسهما في رفع كفاءة التقاضي وتعزيز الثقة في النظام القضائي القطري، أما في مجال التحكيم، فقد عززت قطر مكانتها كمركز إقليمي لحل النزاعات التجارية عبر إصدار قانون التحكيم، بما يوفر بيئة قانونية حديثة ومرنة تتوافق مع متطلبات التجارة والاستثمار الدوليين، ويسهم ذلك في منح المستثمرين خيارات فعالة وسريعة لتسوية النزاعات بعيدًا عن التعقيدات التقليدية.

وأكدت كربون أن هذه المنظومة التشريعية والقضائية المتكاملة تعكس رؤية دولة قطر في بناء اقتصاد جاذب ومستدام، قائم على سيادة القانون وحماية الاستثمارات، بما يعزز من تنافسيتها الإقليمية والدولية كمركز اقتصادي واستثماري رائد خلال المرحلة القادمة، ويدعم مكانتها العالمية الريادية في مختلف القطاعات وعلى رأسها الاستثمار الأجنبي.

الحجم الاستثماري

وحسب البيانات الخاصة بنهاية الربع الثالث من العام الماضي بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 157 مليار ريال قطري، مسجلًا نموا بنسبة 7 % مقارنة بالفترات السابقة، كما وصلت التدفقات خلال الربع الثالث من العام نفسه إلى حوالي 9.8 مليار ريال قطري، وهو من أعلى المستويات الفصلية المسجلة.

وعلى المستوى السنوي، تمكنت الدولة من جذب استثمارات بقيمة 2.74 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024، من خلال تنفيذ 241 مشروعًا استثماريا، أسهمت في توفير أكثر من 9300 فرصة عمل، لتعكس هذه الأرقام ثقة المستثمرين العالميين في البيئة الاقتصادية القطرية، خاصة في الدوحة التي تستقطب الحصة الأكبر من هذه الاستثمارات.

خليفة المسلماني: مناخ الأعمال الملائم يزيد الاهتمام الخارجي بالفرص القطرية

فهد بوهندي: المشاريع الأجنبية دعامة حقيقية للاقتصاد الوطني

د. غادة كربون: التشريعات تؤدي دوراً محورياً في تقوية ثقة المستثمر الخارجي